



مَسَارَات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراسة أهم الأحداث
السياسية في العالم الإسلامي وتحليلها

حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ يوليو عام ٢٠١٥ م: آليات التشكّل ومآلات المستقبل

- مقدمة
- جذور الحركة الاحتجاجية بعد عام ٢٠٠٣ م
- انسداد أفق الدولة العراقية
- الطبقة الوسطى الجديدة في العراق
- حركة الاحتجاج بعد ٣١ يوليو عام ٢٠١٥ م
- مواقف المرجعية والأحزاب والحكومة
- آفاق المستقبل

مستندات

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٣٦/٢٨٦٧

ردمب: ٦٦٦٤-١٦٥٨

تتبنى الدراسة منهج النظر إلى حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م من زاويتين: تحالف القوى الثلاث المؤثرة في حركة الإصلاح المتمثلة في: (الجماهير المتظاهرة)، و(مرجعية السيد السيستاني)، و(رئيس الوزراء حيدر العبادي)، وتلاقي مطالب التغيير من الأسفل وإرادة التغيير من الأعلى.

وتركز الدراسة في بنية الاحتجاج المدني في العراق، ودور الطبقة الوسطى (المتعلمة والشابة) فيه، كما تبرز أهم التحديات أمام حركة الاحتجاج ضد الفساد وضعف الخدمات، وأهمها المقاومة التي تُبديها قوى الإسلام السياسي الشيعي؛ إذ ترعرعت حركة الاحتجاج في مناطق شيعية، وأن أهم نتائج هذه الاحتجاجات هي الانقسام الشيعي- الشيعي على فلسفة الدولة وبنائها.



مقدمة

طالما كانت البصرة هي المدينة الأولى التي انطلقت منها شرارة الغضب ضد السلطة احتجاجاً واستنكاراً وتديداً؛ فهي المحافظة التي تمّول ٧٠٪ من خزينة العراق المالية، وفيها ميناؤه الوحيد، ونصف نخيل البلاد. لكن حرمان هذه المحافظة لأسباب سياسية ووظائفية في النظام السابق، وحجم الفساد، وقلة الكفاءة المتراكمة بعد عام ٢٠٠٢م، جعلها منطلقاً لحركات الاحتجاج التي لم تخلُ من إراقة دماء الأبرياء؛ فانتفاضة عام ١٩٩١م كانت من البصرة، وشرارة الاحتجاجات عام ٢٠١١م كانت من البصرة أيضاً، وقبل انتهاء شهر يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م انطلقت من المحافظة ذاتها حركة الاحتجاج على انعدام التيار الكهربائي، الذي بات رمزاً للخدمات المفقودة منذ اثنتي عشرة سنة في العهد الديمقراطي الجديد.

كانت البداية في قضاء (المدينة) حيث يمتزج الفقر باستعداد الناس هناك منذ عقود للتضحية من أجل الدين والوطن؛ فقد خرج الناس منددين بانقطاع الكهرباء، وكان الردُّ رصاصةً استقرت في رأس الشاب منتظر الحلفي، الذي لم يبلغ الثمانية عشر عاماً، وكان دمه بداية التفكير في توسيع رقعة الاحتجاج، التي تلقفها عدد من الناشطين والإعلاميين والأكاديميين في بغداد وبقية المحافظات. لم تكن هذه التظاهرات الاحتجاجية هي الأولى؛ إذ سبق ذلك كثير من التظاهرات المدنية ذات المطالب المحددة أو العامة، لكن ما ميّز تظاهرات (أيام الجمعة) بعد ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م هو شدة التنظيم والانضباط، وتمثيلها أوسع شرائح اجتماعية ممكنة. سنبحث في هذه الدراسة عن جذور الحركة الاحتجاجية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٢م ضد التجربة السياسية العراقية التي أوصلت البلاد إلى طريق مسدود من خلال نظام حاكم ينخره الفساد، ومعطل الإرادة لبناء الدولة، وبتتميز بفئويته وانقسامه. ولا تُعنى الدراسة بالتظاهرات أو الاحتجاجات أو الاعتصامات التي تمت بشكل عفوي، أو تلك التي دعت إليها أحزاب سياسية أو جهات دينية؛ فالتظاهرة الأولى التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٢م كانت عفوية، وخرجت ضد قرار الحاكم المدني بول بريمر رقمي ١ و٢، اللذين ألغى بموجبهما عدداً من مؤسسات الدولة العراقية؛ مثل: الجيش، والأجهزة الأمنية، ووزارة الإعلام، فضلاً عن حلّ حزب البعث. وقد سيرّ التيار الصدري منذ ذلك الحين إلى خروج القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١م عشرات التظاهرات المناهضة للاحتلال، كما خرجت عشرات التظاهرات الاحتجاجية الأخرى، التي كان بعضها عفويةً يتعلّق بمطالب محدودة للموظفين أحياناً، أو تظاهرات ذات طابع سياسي دعا إليها زعماء وأحزاب في أحيان أخرى. ولعلّ أهم تلك التظاهرات الاحتجاجية تلك التي أدت إلى اعتصام العشائر وأهالي المناطق الغربية ذات الأغلبية العربية السنية في إبريل/ نيسان عام ٢٠١٢م، والتي انتهت بالقمع الحكومي الذي أدى إلى مقتل عشرات المعتصمين في قضاء الحويجة. وكانت أبرز مطالب المحتجين في ساحات الاعتصام: إصدار قانون العفو العام، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث)، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب، وتحقيق التوازن الطائفي في المناصب الحكومية، وغيرها من المطالب التي طالما كرّرها السياسيون العرب السنة منذ تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٢م. لكن ستسعى الدراسة الحالية إلى تقصي التطور في التظاهرات التي قادها ونظمها ناشطون مدنيون ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون وإعلاميون. وستتناول الدراسة الطبقة الوسطى العراقية الحديثة، التي شكّلت العمود الفقري لبنية الاحتجاج الجماهيري في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب بعد ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م. وستفصّل الدراسة أهم معالم الاحتجاجات ومطالبها، ومواقف المرجعية الدينية وأحزاب السلطة والحكومة من مطالب المحتجين، والمآلات الممكنة لحركات الاحتجاج والتظاهر المدنية في المستقبل العراقي المنظور.

جذور الحركة الاحتجاجية بعد عام ٢٠٠٣م

بإصلاح النظام، وليس إسقاطه على غرار الحركات الشعبية التي أدت إلى إسقاط الأنظمة الديكتاتورية في ليبيا ومصر وتونس واليمن. ولعل شعور منظمات المجتمع المدني العراقية بفداحة الأضرار الممكنة والتداعيات المؤكدة لإسقاط الأنظمة، وكذلك الشرعية السياسية المقبولة التي يتمتع بها النظام السياسي في العراق، دعيها إلى التركيز في إصلاح النظام وآليات بناء الدولة وتماسك الأمة العراقية، بدلاً من المطالبة بخيار شديد التعقيد، وكثير التكلفة، وغير مضمون النتائج، مثل (إسقاط النظام).

وتنامى الوعي السياسي والخطاب النخبوي بين المثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين؛ ليسفر عن تظاهرات متعددة أخرى، منها التظاهرات المطالبة بصيانة حرية التعبير بعد التهديدات العلنية التي تلقاها الصحفي المعروف أحمد عبدالحسين عقب مقال جريء له عن سرقة بنك عراقي على أيدي جهاز حماية نائب رئيس الجمهورية آنذاك عادل عبدالمهدي. كما سجّلت المنظمات المدنية حضوراً لافتاً في تظاهرات (الشموع)، التي أوقدوها احتجاجاً على محاولة اغتيال الصحفي عماد العبادي بعد تصريحات علنية له ضد أحزاب السلطة، تلتها تظاهرات أخرى خرج فيها الناشطون في كردستان وبغداد عقب اغتيال الصحفي الكردي سردشت عثمان بعد مقال انتقد فيه بشدة رئيس الإقليم مسعود بارزاني.



شكّلت التظاهرات الاحتجاجية ضد قرار مجلس الحكم الانتقالي رقم ١٢٧ في يناير عام ٢٠٠٤م النواة الجينية للتظاهرات المدنية التي اجتاحت العراق في مُدٍ متقطعة فيما بعد؛ فتلك التظاهرات أسفرت عن نجاح المنظمات المدنية في إلغاء القرار المذكور، الذي كان يُلغي قانون الأحوال الشخصية النافذ منذ عام ١٩٥٨م، ويحلّ محلّه القوانين الدينية لكل طائفة، وهو ما كان يعني إلغاء كثير من الحقوق التي نالتها المرأة العراقية عبر عقود. وكان لنجاح المنظمات المدنية في إلغاء هذا القرار تأثير كبير في نمو الثقة بالذات التي غابت عن الطبقة الوسطى المتعلّمة، وعن المنظمات المدنية التي تشكّلت بعد عام ٢٠٠٢م.

قامت هذه المنظمات بتنظيم عشرات التظاهرات، أغلبها بعد أحداث الثورات العربية عام ٢٠١٠م، وتميّزت بعض هذه التظاهرات بضبايئة الموضوع والشعارات؛ مثل تظاهرات ٢٥ فبراير/ شباط عام ٢٠١١م، مع أن تلك التظاهرات كشفت مدى خوف النظام السياسي في العراق من تحرّك الشارع، حتى إن نوري المالكي -رئيس الوزراء السابق- تعهّد أمام الكاميرات آنذاك بأن يُحدث إصلاحات جوهرية في مئة يوم، لكن واقع الأحداث بعد ذلك كشف إصرار المالكي على السياسات الحكومية ذاتها، بل فضح خطته التي أدت إلى مصادرة المظاهرات في ساحة التحرير ببغداد بعد نزول أنصاره إلى الشارع تحت عنوان (مجالس الإسناد العشائرية). وكان لتدخّل أنصار المالكي عدة تداعيات، أهمها: المصادمات مع المتظاهرين تحت قيادة المنظمات المدنية، وتلاشي المظاهرات في النهاية مع مرور الأيام. ولم تتوان القوات الحكومية حينها من اعتقال عدد من الناشطين المدنيين وتعذيبهم، كما قُتل هادي المهدي -أحد أبرز الناشطين في تلك الاحتجاجات- في ظروف لم يتم الكشف عن ملابساتها إلى الآن. وكانت تظاهرات ٢٥ فبراير/ شباط عام ٢٠١١م إيذاناً بالمطالب المتزايدة



دول الجوار في قرار الأحزاب الموالية، والتأثير الدولي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجودها المطول في العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، أغلق الباب مدةً طويلةً أمام أيّ تغيير قد ينشده العراقيون من الداخل. ويمكن القول: إن التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها العراق خلال مُدَّة متقطّعة منذ فبراير/ شباط عام ٢٠١١م بشكل خاصّ كانت تعبيراً عن رغبة عراقية في عدم التفريط في الحرية التي نالها العراقيون، أو النظام السياسي بألياته الدستورية العامة، وعدم الاستسلام للسلطة وأحزابها التي أعاقت طويلاً عملية بناء الدولة وتقدّمها.



وكانت تظاهرات الناشطين والمدنيين مطلبيةً وشديدة التنظيم والوضوح والتأثير أحياناً، مثل تلك التي خرجت في ٢١ أغسطس/ آب عام ٢٠١٢م، وطالبت بإلغاء امتيازات المسؤولين ونواب البرلمان ورواتبهم التقاعدية، وأسفرت عن رضوخ الجهات التنفيذية والتشريعية لمطالب المتظاهرين. كانت هذه التظاهرات والحركات الاحتجاجية والحوار النخبوي والرأي العام، الذي شارك في صنعه أكاديميون وإعلاميون، طريقةً عراقيةً لتجربة التغيير من الداخل بعدما كان التغيير على المستوى السياسي من الخارج فقط؛ فتأثير

انسداد أفق الدولة العراقية

فضيحة الأسلحة الروسية، التي شملت رشاًوى بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار، مازالوا أحراراً داخل العراق وخارجه، ومازال المتهم الأساسي في سرقة (مخصّصات الطعام) لعشرين ألف جندي من قوة حماية المنشآت يمارس مهامه نائباً في البرلمان.

وعلى غرار كل ذلك بقيت ملفات شراء الطائرات الكندية، والمدارس الحديدية، وشركة فلاي بغداد للطيران، وعتود الكهرباء، والشاي المخلوط ببرادة الحديد، وملفات القادة العسكريين الذين اشتروا رُتبهم، وباعوا جنودهم، بقيت كل هذه الملفات مُحكمة الإغلاق، يصونها قضاء ميسس يتبع أمزجة السياسة ومصالحها.

لا يتوقّف الفساد على المافيات السياسية التي تقودها أحزاب أو شخصيات قريبة من رأس السلطة فقط، بل أمسى ثقافةً عامةً تمارسها دوائر الدولة كافة. وتتمثّل أبرز مظاهر الفساد في: الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، والوساطة، والابتزاز، والتزوير، والاختلاس، بينما أبرز أسباب الفساد هي: التوسّع البيروقراطي، وغياب الأنظمة التشريعية الرادعة، والتحويلات الاقتصادية المفاجئة، وضعف آليات الديمقراطية؛ مثل: المساءلة وحكم القانون،

إذا كانت لحظة إسقاط تمثال الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ساحة الفردوس في التاسع من إبريل/ نيسان عام ٢٠٠٣م إيذاناً بنهاية عصر الدولة القومية بمعناها الكلاسيكي الراض للوطنية المتعددة فإن الاحتجاجات التي انطلقت منذ ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م كشفت الانسداد الذي وصل إليه مشروع الدولة التوافقية المحاصصاتية في العراق. وأبرز مظاهر الدولة التوافقية هي: حجم ملفات الفساد المركونة لدى القضاء، وانصاع هذا القضاء للإرادة السياسية، وعدم المضيّ في مشروع بناء الدولة ومتطلباتها التشريعية والدستورية، وتعميق الهوة بين أتباع الطوائف والقوميات والديانات في العراق.

- ملفات الفساد :

فيما يتعلّق بملفات الفساد شاهد العراقيون صمت الحكومة والقضاء على نهب ٥٠٠ مليار دينار (نحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي) في قضية المساعدات الحكومية للنازحين من المناطق التي دخلتها داعش، وتداولت الصحافة الاستقصائية ومواقع التواصل الاجتماعي عشرات الوثائق التي تدين مسؤولين كبار في الحكومة. كما أن المتهمين في

أكثر من اهتمامه بإقرار القوانين المعنية ببناء الدولة، حتى إن البرلمان العراقي لم يتوانَ عن إقرار قوانين أضحت مثار سخرية الرأي العام العراقي؛ مثل: قانون انضمام العراق إلى اتفاقية الصيد البري، وقانون منع الضوضاء، وقانون منع التدخين في الأماكن العامة، في الوقت الذي أخفق فيه في التصويت على تشريعات تمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر؛ فمن ضمن القوانين التي ترسم المسار السياسي أخفق البرلمان إلى لحظة انطلاق الاحتجاجات في التصويت على: قانون الأحزاب، وقانون المحكمة الاتحادية، وقانون العفو العام، وقانون حق الوصول إلى المعلومة، وقانون حرية التعبير، وضمن القوانين ذات الأهمية الاجتماعية أخفق مجلس النواب في التصويت على: قوانين الضمان الاجتماعي، وقانون العمل، وقانون الضمان الصحي، وضمن القوانين ذات الأهمية الاقتصادية لم ينجح مجلس النواب إلى الآن في تمرير قانون النفط والغاز، وقانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التوريدات العامة، وقانون الإفلاس.

وفي الوقت ذاته، فإن كثيراً من القوانين المقرّة أصلاً لم يتم تفعيلها على أرض الواقع من خلال التعليمات الحكومية، وأهمها: قانون الضريبة الجمركية عام ٢٠١٠م، وقانون المناقصة ومكافحة الاحتكار عام ٢٠١٠م، وقانون حماية المستهلك عام ٢٠١٠م، وقانون حماية المنتجات العراقية عام ٢٠١٠م^(٤). ويمكن تلمس حجم الانسداد السياسي الذي بلغته الدولة العراقية من خلال أعداد القوانين التي لم تشرّع وأهميتها، أو أعداد القوانين التي لم يتم تفعيلها (تحت ضغوط سياسية أيضاً).

- دولة المحاصصة:

كان الانتقاد الأبرز للنظام السياسي قبل عام ٢٠٠٢م هو انغلاقه على القومية العربية، والمذهب السني، واتجاهه الأحادي في الحكم على يد حزب البعث العربي الاشتراكي من دون وجود أحزاب منافسة. وأقيمت الترتيبات السياسية بعد سقوط نظام صدام لتلافي هذه الإشكاليات، ففتحت الأبواب على مصاريها لتأسيس الأحزاب، وكان الإصرار الأمريكي كبيراً على إشراك مختلف الإثنيات (القومية،

ونقص الشفافية، وضعف الحريات العامة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني^(١).

لم تتوقف التقارير الدولية عن تصنيف العراق ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً، والأقلّ شفافيةً، والأكثر صعوبةً في الاستثمار والأعمال الاقتصادية في العالم منذ عام ٢٠٠٢م إلى الوقت الراهن. ويذكر تقرير دولي نُشر عام ٢٠١١م أن ٨٩٪ من مراجعي مؤسسات الدولة في كربلاء يضطرون إلى دفع الرشاوى من أجل معاملاتهم، وفي بغداد تعرّض أكثر من ٧٠٪ من الشركات للابتزاز المالي. ويشير التقرير إلى أن ٦٤٪ من أصحاب المشروعات دفعوا (هديةً) من أجل الحصول على عقد حكومي في العراق^(٢).

ويمكن تلمس حجم الفساد من خلال ميزانيات الاستثمار التي خصّصتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٢م إلى لحظة تفجّر الاحتجاجات، التي بلغت أكثر من ٤٠٠ مليار دولار. ويذكر مظهر محمد صالح -المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء- أن ما تمّ تنفيذه من هذه المشروعات على أرض الواقع هو ٢٠٪ فقط، وأن ٩٠٪ من المشروعات التي تمّ إقرارها كانت من غير دراسات جدوى اقتصادية^(٣).



- بناء الدولة:

أحال الدستور العراقي الدائم، المقرّ باستفتاء عام ٢٠٠٥م، أكثر من ٥٤ مادة منه إلى قوانين منظمة لم يشرّع أغلبها إلى الآن، وانشغل مجلس النواب طوال الدورات التشريعية المختلفة بالمناكفات السياسية، والعمل السياسي،



المدني سعد سلوم -رئيس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية- (مشروع اللادولة، أو لامشروع الدولة)^(٥)، وبذلك اختزل القادة السياسيون في العراق مفاهيم: الدولة العصرية، والأمة، والتعددية، والديمقراطية، في مجرد آليات من دون الخوض في عمق المفاهيم، وتحويلها إلى سلوك وثقافة ممارسة في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م.



والطائفية، والدينية) في إدارة الدولة، وعُرف ذلك بـ(نظام المكونات، أو المحاصصة).

ومنذ الحكومة المؤقتة التي تولّت الحكم عام ٢٠٠٥م احتفظ الأكراد بمنصب رئاسة الجمهورية، بينما أدار العرب الشيعية منصب رئاسة الوزراء، وتولّى العرب السنة رئاسة البرلمان، وتقاسمت هذه المكونات الثلاثة الكبرى بقية المناصب التنفيذية (وزراء، ورؤساء هيئات، وسفراء، ووكلاء، ومديرون عامون) وفقاً للتوافقات السياسية والحجم السكاني.

ولا يخفى أن توزيع المناصب والشراكة السياسية لم يتضمّن الفئّة العلمانية الوطنية غير المنتمية إلى نظام المكونات؛ إذ حرص ممثّلو المكونات الإثنية السياسية على إغلاق الباب أمام أيّ مكون جديد عابر لحدود الطائفية والقومية من خلال توافقات أدت في نهاية المطاف إلى انسداد الأفق أمام بناء الدولة؛ فاحتفظ كلّ مكون بملاحظاته وملفاته ضد المكون الآخر ضمن تناهم سياسي غير معلن، وأنتج هذا الوضع ما سمّاه الباحث والناشط



الطبقة الوسطى الجديدة في العراق

أما معدلات الدخل، التي كانت تلامس القاع تقريباً عام ٢٠٠٣م بنحو ٤٤٠ دولاراً فقط؛ بفعل استمرار العقوبات الدولية المفروضة عقب غزو نظام صدام دولة الكويت، فقد باتت تبلغ نحو ٦٧٦٦ دولاراً عام ٢٠١٤م. وفي الوقت الذي كان فيه ٢٣٩٠ ديناراً عراقياً يساوي دولاراً أمريكياً واحداً عام ٢٠٠٣م تغيّر الأمر عام ٢٠١٥م ليكون ١٢١٠ ديناراً عراقية تساوي دولاراً أمريكياً واحداً.

ولعلّ من المفيد أيضاً الإشارة إلى عدد السيارات الموجودة في العراق بوصفها مؤشراً على الرفاهية؛ إذ ارتفعت أعداد السيارات من أقلّ من نصف مليون سيارة عام ٢٠٠٣م إلى ٤,٥١٥,٠٤١ سيارة نهاية عام ٢٠١٣م^(٧). وانخفضت البطالة من نحو ٣٠٪ عام ٢٠٠٣م إلى أقلّ من ١٢٪ عام ٢٠١٣م؛ بفعل

ارتبط تشكّل الطبقة الوسطى في العراق في العقود الأخيرة بتلك الفئات المتمدّنة من المجتمع المتمتّعة بدخل اقتصادي مستقرّ، ومستوى تعليمي عالٍ، خصوصاً أن هذه الطبقة تعتمد على المرتبات الحكومية بعدما كانت مستقلة عنها على شكل (ملاك الأراضي) أو (تجار المدن)، قبل أن يتم محققهما على يد النظام الجمهوري بعد انقلابه على النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨م. وقد ارتفع عدد مستلمي الرواتب من الدولة (عدا القوى الأمنية) من نحو نصف مليون موظف عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من ثلاثة ملايين موظف عام ٢٠١٠م، وهو عدد يشكّل ٤٥٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد، وتبلغ أعداد الموظفين الحكوميين اليوم نحو أربعة ملايين وخمسمئة ألف موظف، يُضاف إليهم مليون ونصف المليون من المتقاعدين^(٨).

نسبة المشتركين في خدمات الإنترنت من ٤٥٠٠ مشترك فقط عام ٢٠٠٢م إلى ٢٦١ ألف مشترك في إبريل/ نيسان عام ٢٠٠٧م^(١٣)، و٥٤٦ ألف مشترك (بمعدل ١٤ فرداً لكل ١٠٠ فرد من السكان) بحلول نهاية عام ٢٠١٤م^(١٤).

وتظهر نظرة فاحصة إلى الأرقام والإحصائيات الآتية الذكر التوسع الكبير الذي شهدته الطبقة الوسطى العراقية من حيث الدخل الاقتصادي، ومستويات التواصل والثقافة مع العالم. وإذا أخذنا في الحسبان أن أكثر من ٧٠٪ من سكان العراق هم من فئة الشباب بين ١٨ و٣٥ عاماً فإن ذلك سيكون مدعاةً كبيرةً للتأمل؛ فمضي أكثر من ١٢ عاماً على تغيير نظام صدام حسين يعني أن أغلبية سكان العراق لم يعيشوا النظام الديكتاتوري وتبعاته، أو لم يتشكل لديهم الوعي بمعنى هذا النظام، وهم ليسوا معنيين بالضرورة بالصراعات الشيعية السنية الكردية التي وجدت في تاريخ الصراع السياسي العراقي حاضناً أساسياً لها. وخلقت الفجوة في فهم السياسة والطائفية، وتاريخ العراق المعاصر، ومستوى التواصل مع العالم، وثقافة الطبقة الوسطى الحديثة، جيلاً متميزاً في تطلّعه نحو الحياة المعاصرة وحاضنتها العلمانية المدنية الديمقراطية.

التحسن العام في الاقتصاد العراقي، على الرغم من ارتفاعها إلى أكثر من ٢٨٪ بعد سقوط أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية في يد تنظيم داعش منتصف عام ٢٠١٤م. وبحسب تقرير وزارة التخطيط، فإن عام ١٩٩٠م شهد تصنيف ٢٧,٥٪ من السكان فقراء يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، قبل أن ينخفض الرقم فيما بعد إلى ١١,٥٪ عام ٢٠١١م^(١٥).

ويمكن أيضاً الإشارة إلى بعض الأرقام المتعلقة بالخدمات؛ إذ ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال من نحو خمسة ملايين مشترك عام ٢٠٠٥م إلى أكثر من ١٥ مليون مشترك بحلول عام ٢٠١٠م^(١٦)، قبل أن يرتفع مرةً أخرى إلى ٢٩ مليون مشترك (بما يعادل ٧٦,٢٪ من السكان) بحلول نهاية عام ٢٠١٤م^(١٧)؛ إذ امتلك ٦١,٢٪ من الشباب بين ١٥ و٢٥ عاماً هاتفاً نقلاً عام ٢٠٠٩م مقابل صفر في المئة قبل عام ٢٠٠٣م^(١٨).

وأظهرت نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق عام ٢٠٠٤م، ونتائج مسح شبكة معرفة العراق عام ٢٠١١م، أن نسبة الأسر التي تمتلك الحواسيب الآلية ارتفعت من ٥ إلى ١٧,٢٪، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الستلايت من ٤٠٪ إلى ٩٦,١٪ خلال المدة ذاتها^(١٩)، وارتفعت أيضاً



حركة الاحتجاج بعد ٣١ يوليو عام ٢٠١٥م

في بغداد نخبة من المثقفين العلمانيين من جذور شيعية، ولعل ذلك يكشف -كما قال ستار عواد؛ الناشط المدني وأستاذ الفلسفة في الجامعة المستنصرية ببغداد- «مدى الحيف الذي يشعر به الشيعة في العراق من جراء حكم محسوب عليهم، لكنه لم يقدم لهم أبسط مقومات الحياة، ومنها: الأمن، والماء، والكهرباء»^(٢٠). ويشير الإعلامي والناشط المدني سعدون محسن ضمد في هذا الصدد إلى أن «استمرار الفساد، وانكشاف الطبقة السياسية؛ بفعل الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة للبلاد، وكذلك نضح المجتمع وقدرته على تنظيم التظاهرات، وانتشار

بدأت الدعوة إلى التظاهرات بشكل عضوي في أحد أقضية محافظة البصرة، ثم انتشرت في بقية محافظات البلاد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي انتشار النار في الهشيم، مدعومةً بالتدّمر الكبير من قلة التيار الكهربائي في أشهر الصيف اللاهبة، والقصص المتراكمة لملفات الفساد التي ضلّت طريقها إلى العدالة. وشكّلت هذه التظاهرات معطى جديداً في العراق والمنطقة، وفرصةً استثنائيةً لإصلاح النظام السياسي الذي تكلس على تقاليد لم تسفر عن بناء دولة رشيدة أو أمة موحّدة. وتميّزت هذه التظاهرات بسمات كثيرة، منها انطلاقها من المناطق الشيعية؛ إذ قادها



التي يجدها أبائهم في أن يتولّى سياسيون إسلاميون ذوو تاريخ نضالي عريق مهمة إدارة البلاد؛ فليس لهذا الجيل ارتباط فكري أو عاطفي بجيل الآباء الذين اختلفوا عنهم في تجربتهم السياسية التاريخية. وبذلك كانت التظاهرات نتيجة استعادة الطبقة الوسطى الثقة بالذات؛ إذ لم تتمكن هذه الطبقة منذ التسعينيات من إعادة الثقة والعمل الجمعي؛ بسبب انهيارها بفعل الحصار والحروب وقسوة الظروف؛ فالاستقرار الاقتصادي والسياسي والانفتاح والحرية هي الأمور التي تعيد الحياة إلى الطبقة الوسطى، وهي الشروط التي لم تؤمن نسبياً إلا بعد عام ٢٠٠٢م.

وأجمع المتظاهرون عبر اتفاق جماعي لم يجر إلا بشكل عفوي على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على أن تكون التظاهرات مطلبية، كما اتفقوا على عدم رفع شعارات طائفية، أو أيّ راية سوى راية العراق، وتحميل المتظاهرين الطبقة الحاكمة (التي يغلب عليها الإسلاميون) مسؤولية التدهور في الخدمات وتفسّي الفساد، وهو ما جعل هذه التظاهرات ذات صبغة مدنية علمانية. وشكّلت قيادة هذه التظاهرات فئات من الشباب العلمانيين الليبراليين، وكذلك ثلّة من اليساريين، مع أن أغلبية المشاركين من الطبقة الوسطى غير المعنية بالصراع بين العلمانيين والإسلاميين.



وأصرّ المتظاهرون على أن تظاهراتهم ليست سوى حركة احتجاج جماهيري، رافضين بذلك تشكيل قيادة واضحة ومفوّضة للتحدث إلى الإعلام أو الحوار مع الحكومة، مع أن عدم وجود قيادة واضحة ومحدّدة لا يعني عدم وجود فاعلين مؤثرين في حركة الاحتجاجات؛ فهم أشخاص معروفون

التواصل الاجتماعي بينهم، تعدّ عوامل مهمة في انطلاق التظاهرات واستمراريتها^(١٦).

لم تكن التظاهرات ثورة جياح؛ فالمشاركون فيها هم في الأغلب من الطبقة الوسطى المتعلّمة من الموظفين، والطلاب، والأكاديميين، والناشطين في منظمات المجتمع المدني، والإعلاميين، والمثقفين. وأبدى المتظاهرون وعياً منقطع النظر -قياساً بالتظاهرات التي يغلب عليها الانفعال والهيّاج الجمعي- حيال الهدف من التظاهرات، وطريقة الظهور فيها؛ فلم تخرج أيّ تظاهرة في محافظات العراق عن عنوانين رئيسيين، هما: مكافحة الفساد، وتأمين الخدمات. ويأتي هذان العنوانان دائماً تحت لافتة (إصلاح النظام وشرعية الدستور)؛ إذ لم تتجاوز الشعارات والحضور هذه اللافتة، أو تتعدّها إلى المطالبة بإسقاط النظام، أو تعديل الدستور، أو إجراء انتخابات مبكرة.



وتميّز المتظاهرون في الأغلب بأنهم متعلّمون، ومن خريجي العلوم الإنسانية؛ إذ إن انشغال هذه العلوم بالنقد والتفكيك يعطيهم قابلية أكبر في التعامل مع الهموم الإنسانية الكبرى، ونقدها، والمطالبة بالإصلاح والتغيير. وبذلك كان خريجو الفلسفة واللغة العربية والاجتماع والأنثروبولوجيا والقانون من أبرز الحاضرين في التجمعات الاحتجاجية.

وكان أغلبية المتظاهرين شباباً تراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ سنة، وهي الأعمار التي تشكّل أغلبية عدد سكان العراق حالياً، وليس خافياً أن هذه الأعمار لم تكوّن صورة واضحة عن النظام الديكتاتوري السابق، كما أنها لا تجد الضرورة

الشعب العراقي دينياً وطائفيًا، فضلاً عن تمثيلها مختلف طبقاته الاجتماعية؛ مثل: الأساتذة، والطلاب، والمحامين، وغيرهم»^(١٧). كما أن الأمل والتعاطف اللذين أبدتهما الأقليات الدينية داخل العراق وخارجه مع التظاهرات ومطالبها لم يخفيا عن أعين المراقبين، وأشارت مارلين أويشا -الإعلامية في قناة الحرة الفضائية- إلى تطلّعها إلى أن تكون هذه التظاهرات ومطالبها بدايةً لنهاية معاناتهم التي ضاعت بصراع القبائل الكبرى (الشيعة، والسنية، والكردية)^(١٨).



مواقف المرجعية والأحزاب والحكومة

الإسلامية الشيعية التي استخدمت لغة التخوين والتشهير في وجه التظاهرات؛ فنوري المالكي -الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، والنائب السابق لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء السابق- أشار وقتها في عدة حوارات تلفازية، وكان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، إلى أن «المتظاهرين فئة علمانية تريد أخذ الحكم من الإسلاميين»، كما أشار عمار الحكيم -رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي- في حوارات مشابهة إلى أن «التظاهرات تأتي في سياق حرب داعش ضد النظام في العراق، ومحاولته النفاذ إلى عمق العاصمة بغداد».

وساعد الأحزاب السياسية الإسلامية في مناهضة الاحتجاجات الشعبية أمران تميّزت بهما هذه التظاهرات التي عمّت معظم محافظات البلاد: أولهما الشعار الأبرز في التظاهرات (باسم الدين باكونة الحرامية)؛ أي (باسم الدين سرقنا اللصوص)، في إشارة إلى أحزاب الإسلام السياسي التي لم تتمكّن من وضع حلٍّ لمشكلتي الفساد والخدمات بعد ١٢ عاماً من حكم البلاد، وثانيهما: الشعارات الساخرة واللادعة التي مسّت الرموز السياسية، خصوصاً شخصيتي نوري المالكي وعمار الحكيم.

بالاسم والصفة، ويستندون إلى كلمتهم المسموعة والمقروءة في الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي للتأثير في جمهور عريض من الشباب والمتعلمين.

وشاركت في التظاهرات -على الرغم من انطلاقها من مناطق شيعية- فئات مختلفة من حيث الانتماء الديني والمذهبي، شدّهم إليها مطلبيتها وعدم رفعها شعارات طائفية. ويشير عبدالخالق حسن -الكاتب والأستاذ في جامعة بغداد- في هذا السياق إلى أن «العلامة الفارقة للتظاهرات الأخيرة في العراق هي مستوى تمثيلها مكونات

لم يكن موقف المرجعية الشيعية العليا في النجف، المتمثلة في السيد علي السيستاني، على خلاف تطلّعات الجماهير المحتجة ضد الطبقة السياسية الحاكمة؛ فقد كانت المرجعية تؤكّد منذ سنوات ضرورة مكافحة الفساد، والعمل على توفير الخدمات للناس، كما كانت تؤكّد دائماً ضرورة تجنّب الانخراط في الصراعات الطائفية؛ لذلك رفضت المرجعية الدينية منذ نحو أربعة أعوام استقبال السياسيين، وهو تقليد درج عليه السياسيون الشيعة لكسب مزيدٍ من الشرعية والدعم لعملهم. لكن تصريحات المرجعية الدينية المتكرّرة عبر خطب الجمعة، وسحبها الضمني دعمها من السياسيين، لم يكونا كافيين لتصحيح مسار الحكومة وقادتها. واستغلّ السيستاني בזكاء انطلاق موجة الاحتجاجات، فحذّر من التصدي لها، أو تجاهل مطالب المحتجين، وكزّر مطالب المتظاهرين بكلمات واضحة تدعو إلى محاكمة رؤوس الفساد، واسترجاع الأموال العامة المنهوبة، وإصلاح المؤسسة القضائية التي كانت ضمن أهم مطالب المتظاهرين^(١٩).

ولم يكن موقف السيستاني في العراق على وفاق مع الموقف الإيراني الذي عبّرت عنه بعض وسائل الإعلام الرسمية هناك، كما لم يكن متوافقاً مع ما عبّرت عنه القوى



بوضوح لا لبس فيه عن رفضه وجود حكومة دينية، حتى إنه عارض أيّ اشتراط مسبق لهوية البلاد، سواء أكانت هوية عربية أم إسلامية، وشكل تكوينها السياسي، جاعلاً ذلك ضمن صلاحيات الشعب بجميع قوميته ومذاهبه من خلال انتخابات حرة ومباشرة^(٢١). ويؤكد السيستاني دائماً ترسيخ مشروعية الدولة، مبدياً تصميماً كبيراً على توفير سبل استقرارها وديمومتها، ويلخص رؤيته في بناء الدولة في: إنشاء حكومة تتمتع بالكفاءة، وتتسم بالنزاهة، وتتغاضى عن مصالحها الحزبية والطائفية والعرقية، وتعالج القضايا الأمنية وفق عقيدة وطنية، وتكافح الفساد، وتحقق مركزية القضاء، وتوفّر الخدمات، وتعمل على استعادة سيادة البلاد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار^(٢٢).



أما موقف الحكومة تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية، وضغط المرجعية الدينية التي دعت رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى التصدي (بيد من حديد) للفسادين الذين يقفون في وجه الإصلاحات، فكان تبنيّ حزمتين من الإصلاحات، شملت: إلغاء المناصب الزائدة والشرفية، ودمج الوزارات ذات الاختصاص المتشابه، وتقليل رواتب المسؤولين ومخصّصاتهم وحماياتهم، وتعديل رواتب موظفي الدولة، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية الطموحة، كما تبنيّ رئيس الوزراء قائمة أولية بإعفاء ١٢٣ وكيلاً ومديراً عاماً في وزارات الدولة المختلفة.

ومع ذلك، فإن حزمة الإصلاحات التي أطلقها العبادي تنقسم من حيث الوضع القانوني إلى ثلاثة أقسام:



وبذلك كان الانقسام الشيعي- الشيعي من أولى نتائج التظاهرات التي عبّرت عن اتجاهين مختلفين: الأول يذكّر بالمخاطر الطائفية المحدقة، وخطر زوال الطبقة السياسية التي ليس لها بديل سوى حزب البعث وداعش، ويتمثل هذا الاتجاه في أغلب أحزاب الإسلام السياسي الشيعية التي تدعمها إيران. أما الاتجاه الثاني، فيدعو إلى دولة مدنية تقودها كفاءات مهنية، وتنتهي فيها المحاصصة الطائفية والحزبية، ويتمثل هذا الاتجاه في المتظاهرين في ساحات الاحتجاج ببغداد والمحافظات، إضافة إلى مرجعية السيستاني العليا في النجف.



ليست الدعوة إلى الدولة المدنية جديدة على السيستاني؛ فهو لا يؤمن بنظرية ولاية الفقيه المعروفة في إيران؛ فالشرعية عنده للشعب، وإرادة الشعب هي الأساس في تشكيل الحكومة، واستمرار الدولة^(٢٣). ولا يفكر السيستاني في أيّ مشروعية غير تلك التي يحددها الشعب، ويتحدث

إن عدم انسجام السلطة القضائية مع مطالب الجمهور بالإصلاح ليس سوى صورة واحدة من صور مقاومة المطالب بالتغيير، ويمكن القول: إن عدم انسجام المنظومة السياسية في الدولة مع حملة الإصلاحات ربما يؤدي إلى أن ينبري المتضررون؛ مثل: (نواب الرئيس، والوزراء المقالين، ومجالس الأفضية والنواحي الملقاة، وغيرهم)، إلى التقدّم بشكاوى إلى المحاكم الإدارية أو المحكمة الاتحادية ليتبين حينذاك أن ما جرى كان غير قانوني وغير دستوري، وهو ما سيحول الإصلاحات إلى حبر على ورق.

ويظهر النشاط أيضاً قدراً كبيراً من التشاؤم حيال النتائج التي أسفرت عنها التظاهرات/ الإصلاحات؛ إذ يشير الأكاديمي والناشط المدني عبدالخالق حسن إلى أن «إصلاحات العبادي لم تسفر عن أي شيء ملموس إلى الآن؛ فما زال الذين كان من المقرر أن تلغى مناصبهم؛ مثل: نواب رئيس الجمهورية، وبعض الوكلاء، يتسلمون رواتبهم بشكل اعتيادي، ورواتب البرلمانيين لم تتغير، ولم تتم إقالة رئيس السلطة القضائية، ولم يفعل أي ملف فساد»^(٢٥). لكن الواقع يشير أيضاً إلى خطوات مهمة في طريق الإصلاح؛ إذ اضطرّ مجلس النواب تحت وقع شعارات المحتجين في ساحات التظاهر إلى إقرار قانون الأحزاب المؤجل منذ سنوات طويلة، كما صوّت البرلمان على قانون العمل الذي يمّس الحياة المعيشية لشرائح واسعة من المجتمع.

أما هيئة النزاهة، التي لم يُعرف عنها سوى إغلاق الملفات وتسويقها، فقد أصدرت مؤخراً قرارات بمحاكمة ٢٦ مسؤولاً كبيراً، بينهم وزراء، ووكلاء وزارات، وأمين العاصمة السابق، ومديرون عامون، وهو أمر لم يكن متخيلاً قبل بدء الاحتجاجات. ويشير الأكاديمي والباحث أحمد قاسم بنبرة متفائلة إلى أن «الكفاءات المشاركة في التظاهرات بدأت تجري التسيقات قطاعياً؛ فالقانونيون قدّموا ورقتهم للإصلاح في مؤسساتهم، والأساتذة الجامعيون قدّموا أيضاً برنامجهم الإصلاحي في الجامعات ووزارة التعليم العالي، وابتاتوا مؤثرين بفعل ضغط الشارع والإصرار على المضي في الإصلاحات»^(٢٦).

ومن نتائج التظاهرات يمكن القول: إن التظاهرات التي

- الأول: يحتاج إلى تعديل دستوري، مثل إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية نهائياً.

- الثاني: يحتاج إلى تعديل قانوني، مثل أغلب فقرات الإصلاح التي تشمل دمج الوزارات.

- الثالث: يحتاج إلى تعليمات تصدرها الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ مثل تلك الإصلاحات التي تخصّ مخصّصات المسؤولين (لا رواتبهم)، وحماياتهم، وسياراتهم.

ومع أن حزمة الإصلاحات حظيت بما يشبه الإجماع في مجلس النواب إلا أن قادة التظاهرات تحدثوا عن تواطؤ سياسي تجاه توريط رئيس الوزراء في تنفيذ الإصلاحات من دون شرعية قانونية أو دستورية، مستنداً فقط إلى شرعية الشارع الغاضب، ودعم المرجعية. وتحدث ستار عواد -أستاذ الفلسفة في الجامعة المستنصرية ببغداد، والناشط المدني- عن ذلك، فقال: «لا تؤمن الأحزاب السياسية إطلاقاً بأيّ إصلاح؛ لأنها جزء من منظومة الفساد في الدولة، حتى إن وقوف هذه الأحزاب إلى جانب الإصلاحات هو وقوف شكلي، لكنهم يرفضون في الكواليس أيّ تعديل، أو تقليص لامتيازاتهم لمصلحة الشعب»^(٢٣).

وتأيداً لهذا الرأي ظهر قادة الحشد الشعبي (الذي يحظى باحترام الأوساط الشعبية الشيعية لتطوعهم لقتال داعش) إلى جانب رئيس السلطة القضائية القاضي مدحت المحمود، وهو ما شكّل صدمةً للنشطاء والمحتجين؛ فعن ذلك يتحدث الإعلامي والناشط المدني سعدون محسن ضمد قائلاً: «استخدم السياسيون مختلف الطرائق غير القانونية وغير الإنسانية لمواجهة المتظاهرين ومطالبهم؛ فهدّدوا النشطاء واختطفوهم، واستغلّوا عواطف الناس المتجهة نحو الحشد الشعبي، فدفعوا قادة الحشد إلى الوقوف مع القضاء المتهم بالفساد»^(٢٤).

ويتهّم المتظاهرون القاضي مدحت المحمود -رئيس مجلس القضاء الأعلى- بمسؤولية كبيرة في مجازاة السلطة التنفيذية، خصوصاً في تسييراته الدستور. وعلى الرغم من الدعوات الملحة لـ (إصلاح القضاء) إلا أن ردّ فعل السلطة القضائية حيال ذلك كان مخيباً للأمل؛ إذ تقدّم القضاء إلى رئيسهم بما يشبه (البيعة) من أجل البقاء في منصبه سنوات أخرى.



لعدم طائفيتها، وظهر الاتجاه الثاني على مستوى قيادات سياسية؛ مثل رئيس البرلمان سليم الجبوري، الذي دافع عن حزمة الإصلاحات الحكومية وتبناها، وأضاف إليها حزمةً برلمانيةً للإصلاح. أما الاتجاه الثالث، فهو الاتجاه المتحفّظ سياسياً حيال حملة الإصلاحات، وهو بذلك لم يختلف عن التحفّظ الكردي تجاه تجاوز التفاهات السياسية، والرضوخ للشارع، وتبديد المكاسب الطائفية والفئوية لمصلحة مدينة الدولة. ويذكر هشام الهاشمي -الباحث في الشؤون الإستراتيجية- أن «العرب السنة انقسموا إلى ثلاث فئات، هي: أهل بغداد الذين لم ينتموا إلى أحزاب سياسية، وهؤلاء شاركوا في التظاهرات بعد ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م منذ انطلاقتها، والموالون للحكومة من المنتمين إلى الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة، وهؤلاء فضلوا البقاء متابعين للأوضاع من دون المشاركة فيها، أما الفئة الثالثة فهم العرب السنة من المنتمين إلى أحزاب سياسية أو إسلامية معارضة، وهؤلاء كان موقفهم في أثناء الاحتجاجات ببغداد هو معاتبة المحتجين بقولهم: أين كنتم في الاحتجاجات التي أطلقناها عام ٢٠١٣م؟»^(٢٨).



وينفي الصحفي عمر الشاهر وجود شارع سنّي مؤثّر أساساً، قائلاً: «لم يعد هناك شارع سنّي بعد الذي حدث من أوضاع في المحافظات ذات الأغلبية السنية؛ فلا يصحّ الحديث عن توجّهات وقناعات راسخة للعرب السنة مع عدم وجود مجتمع سني يمكن سماعه ومتابعته على الأرض، لكن ما أظنّه هو أن الجمهور السني ينظر إلى ما جرى بعد ٢١

انطلقت أساساً من المناطق الشيعية، وقادها بشكل كبير نشطاء من جذور شيعية، ضد أحزاب السلطة (من الشيعة خاصة)، تؤكّد أن هناك حراكاً فكرياً وموضوعياً يجري لإعادة تعريف الدور الشيعي وأهدافه السياسية في البلاد. ويتمثّل أضلاع مثلث الحراك التغييري في العراق في:

المظاهرين، ومرجعية السيستاني، ورئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي تبنّى الإصلاحات من دون دعم من حزبه (حزب الدعوة الإسلامية)، أو الكتلة التي ينتمي إليها (كتلة دولة القانون البرلمانية برئاسة نوري المالكي).

ومع كلّ ذلك، فإن المواقف الكردية والعربية السنية تبدو أيضاً لافتة للانتباه؛ فقد أشار استطلاع للرأي أجراه مركز البيان للدراسات والبحوث موقفاً كردياً رافضاً بشكل واضح للإصلاحات التي تبناها العبادي؛ فقد كانت محافظة السليمانية ضمن أكثر المحافظات رفضاً لإصلاحات العبادي؛ إذ عبّر ١٨,٧٠٪ من المبحوثين فيها عن عدم رضاهم عن الإصلاحات، تلتها محافظة دهوك التي عبّر ٦٥,٧٩٪ من المبحوثين فيها عن عدم الرضا أيضاً^(٢٧). ويبدو أن رغبة رئيس الوزراء في تجاوز المحاصصة القومية والطائفية في حزم الإصلاحات لم ترُقّ للأكراد وممثليهم السياسيين، الذين رأوا في حزمة الإصلاحات تجاوزاً للتفاهات السياسية، أو عبوراً على الاستحقاقات القومية.

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات في المناطق العربية الشيعية تسرّبت إلى كردستان حاملةً المطالب ذاتها: مكافحة الفساد، وتأمين الرواتب والخدمات. وشهدت كردستان مطلع شهر أكتوبر عام ٢٠١٥م تظاهرات شملت مدينة السليمانية وضواحيها أدّت إلى مقتل خمسة متظاهرين مدنيين، وإحراق مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني، ومازالت الأحداث في كردستان مرشّحةً للتفاقم مع تأجّج الوضع السياسي بعد رفض بارزاني التخلّي عن السلطة على الرغم من وجوده على رأسها ١٢ عاماً.

أما في أوساط العرب السنة، فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول هو الاتجاه الجماهيري المشارك في التظاهرات

الغربية، وأن التوجّهات السنّية حيال التظاهرات بعد ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م تشكّل اعترافاً ضمّنياً بأنها مسألة شيعية- شيعية قبل كل شيء، إضافةً إلى أن تحقيق الإصلاح في بنية الدولة العراقية على يد أيّ طرف من الأطراف مهما كان سيحقّق المنفعة للجميع.



يوليو/ تموز عام ٢٠١٥م بعين التشفّي؛ فعمل شعور الجمهور الشيعي بالألم والإيذاء يعود بالنفع على المجتمع السني في نهاية المطاف»^(٢٩).

من الواضح -إذاً- أن المطالبات العربية السنّية تعقدت كثيراً بعد ما حدث في ساحات الاعتصام بالمحافظات

آفاق المستقبل

الأخيرة خيار الاعتصام المدني في ساحة التحرير ببغداد والمناطق الحيوية في المحافظات، ويمكن لأيّ اعتداء إرهابي على المتظاهرين، أو اعتداء متهور من القوى السياسية أو الميليشيات أو القوات النظامية، أن يؤدي إلى التصعيد، وزيادة الفجوة بين الشارع المحتجّ والقوى السياسية الحاكمة.

• انتهاء التظاهرات بإصلاحات شكلية تجميلية تهدئ الشارع المحتجّ، لكن من دون أن تمسّ جوهر النظام والاتفاقات السياسية الأساسية بين الفرقاء.

على أيّ حال، يبدو أن مطالب المتظاهرين، وضغط المرجعية الدينية، وإصرار رئيس الوزراء حيدر العبادي المعلن على تنفيذ الإصلاحات، غير قابلة للتنفيذ إلا في حدود ضيقة (لكن مؤثّرة ومهمّة) وسط مواجهة شرسة من (مافيا) الفساد المدعومة سياسياً وإعلامياً من كل القوى السياسية بمختلف مكوّناتها. وإذا كانت للتظاهرات من نتيجة فإنها إطلاق حوار جادّ في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والنخبوية عن (مدنية الدولة)، ومفهومها، ومتطلباتها، وآلياتها، في مقابل (الدولة الطائفية / المحاصصاتية). كما أن حديث الإصلاح وضروراته أصبحا في طليعة الحوارات النخبوية، وشعارات الساسة، ومطالب الجمهور، وبذلك فإن إصلاح النظام، وليس الحفاظ عليه بأيّ ثمن، بات مطلب الجمهور. يُضاف إلى كلّ ذلك أن كسر (التابوهات) في تناول الرموز السياسيين، والنقد من الداخل، والمطالب بالتغيير من الأسفل، أصبحت جزءاً من تقاليد العمل السياسي والمدني في العراق بفعل هذه

تبدو التصدّيات الممكنة أمام التظاهرات محصورةً فيما يأتي:

• استمرار التظاهرات إلى أن تتلاشى مع مرور الأيام من دون تحقيق كل مطالبها، خصوصاً مع اقتراب موسم الدراسة واعتدال الجو، وبذلك يخسر العراق فرصة لا تتكرّر للإصلاح الجذري في النظام السياسي والخدمي والأمني مع وجود مثلث (الجمهور، والمرجعية، ورأس السلطة التنفيذية). ومن الواضح أن هذا الخيار يحمل في طيّاته تراكم المشكلات، والإحباط الجماهيري الذي قد ينطلق يوماً ما رافعاً شعار إسقاط النظام بدلاً من إصلاحه. ويشير الأكاديمي عبدالخالق حسن إلى أن «المتظاهرين لن يستطيعوا تقديم أكثر مما قدّموه»، متوقّعا أن تتمكّن الأحزاب في نهاية المطاف من امتصاص غضب الشارع، وأن تتلاشى التظاهرات عما قريب^(٣٠).

• استمرار التظاهرات بوتيرتها الحالية كلّ جمعة، لكن بأعداد تختلف ارتفاعاً وانخفاضاً بتأثير الأحداث اليومية، إلى أن تحقّق التظاهرات مطالبها. ويشير إلى ذلك الأكاديمي والناشط المدني ستار عواد فيقول: «ستستمر التظاهرات حتى وإن كانت ضعيفة، لكن الأيام المقبلة ستشهد أحداثاً مهمة متوقّعة؛ مثل: سلّم الرواتب الجديد، والوضع المعيشي للناس، وهو ما سيُديم زخم الاحتجاجات على البرلمان والحكومة»^(٣١).

• تصاعد سقف مطالب التظاهرات مع مرور الأيام، خصوصاً مع عدم قناعة المتظاهرين بالإصلاحات المعلنة. ومن خيارات التصعيد التي تداولها الناشطون في الأسابيع



فرز هذه الطبقة السياسية الجديدة وظهورها بحاجة إلى مزيد من النضج والعمل الفكري والاحتجاجي بين شريحتي المتعلمين والشباب في العراق خلال مدة زمنية غير قليلة، وظروف موضوعية غير مستحيلة.

التظاهرات. وعلى ما يبدو فإن شريحتي المتعلمين والشباب، اللتين تنتميان إلى الطبقة الوسطى الجديدة، ستبحثان عن معادل سياسي أيديولوجي يمثل هذه الطبقة في السلطة، وهو معادل يتبنى نظاماً سياسياً مدنياً جديداً غير طائفي، لكن



الفوامتن

- (١) هادي حسن شويخ، ”الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية في العراق ما بعد ٢٠٠٣م“، أبحاث ودراسات في تجربة العدالة الانتقالية في العراق، (بغداد، منظمة المجتمع العراقي النموذجي، ٢٠١١م)، ص ٢٧، ٢٨.
- (٢) ماجد الصوري، نقلاً عن تقرير البنك الدولي عن العراق عام ٢٠١١م. للمزيد انظر: ”الفساد المالي والإداري: الأسباب والمظاهر“، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الرابط: <http://iraqieconomists.net>.
- (٣) مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، محاضرة اقتصادية عن موازنة عام ٢٠١٥م في بيت الحكمة ببغداد.
- (٤) هيئة المستشارين في مجلس الوزراء، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص: ٢٠١٤-٢٠٢٠م، (بغداد، ٢٠١٤م)، ص ١١١-١١٣.
- (٥) حوار خاص أجراه الباحث مع سعد سلوم في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٦) حوار أجراه الباحث مع مظهر محمد صالح -المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء- في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٧) بيان صحفي على موقع الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، على الرابط: <http://www.cosit.gov.iq/ar>.
- (٨) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، (بغداد، ٢٠٠١م)، ص ٩.
- (٩) هيئة الإعلام والاتصالات، ملحق التقرير السنوي لهيئة الإعلام والاتصالات: ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، (بغداد، من دون تاريخ نشر)، ص ٢٩.
- (١٠) هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع: ٢٠١٥-٢٠١٨م، (بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات، من دون تاريخ نشر)، ص ١١.
- (١١) وزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للفتوة والشباب ٢٠٠٩م: التقرير التفصيلي، (من دون مكان طباعة، ٢٠٠٩م)، ص ٣.
- (١٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، مرجع سابق، ص ٤٧.
- (١٣) وزارة التخطيط وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨م، (بغداد، ٢٠٠٩م)، ص ٩٨.
- (١٤) هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع: ٢٠١٥-٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ١١.
- (١٥) حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (١٦) حوار أجراه الباحث مع سعدون محسن ضميد في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (١٧) حوار أجراه الباحث مع عبد الخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (١٨) حوار أجراه الباحث مع مارلين أويشا في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (١٩) نص خطبة المرجعية الدينية المنشور على موقع العتبة العباسية، على الرابط: <https://goo.gl/JUnQaO>.
- (٢٠) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني دام ظلّه في المسألة العراقية، (دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م)، ط ٢، الوثيقة رقم ١٩، ص ٤١.
- (٢١) المرجع نفسه، ص ٢٨.
- (٢٢) المرجع نفسه، الوثيقة رقم ٨٨، ص ١٥١، ١٥٢.
- (٢٣) حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٢٤) حوار أجراه الباحث مع سعدون محسن ضميد في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٢٥) حوار أجراه الباحث مع عبد الخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٢٦) حوار أجراه الباحث مع أحمد قاسم في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٢٧) يمكن الاطلاع على نص الاستطلاع تحت عنوان: (استطلاع رأي: تقييم الأداء الحكومي ٢٠١٥م)، على الرابط: <http://goo.gl/IE2vx>.
- (٢٨) حوار أجراه الباحث مع هشام الهاشمي في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٢٩) حوار أجراه الباحث مع عمر الشاهر في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٣٠) حوار أجراه الباحث مع عبد الخالق حسن في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.
- (٣١) حوار أجراه الباحث مع ستار عواد في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥م.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسس سنة ١٤٠٣هـ، ومقره الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه. ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصور الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويتأسس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES



ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (+٩٦٦ ١١) تحويل: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (+٩٦٦ ١١)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com